

موجز السياسة العامة

الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقمية: أهمية الحماية والتمكين

أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) إلى إتاحة فرص غير مسبوقة للأطفال والشباب لمعرفة حقوقهم. ويتزايد عدد الأطفال الموصولين لأول مرة كل يوم، سواء على الأجهزة الشخصية أو الأجهزة المتقاسمة. بيد أن النفاذ الأوسع والأيسر المتاح إلى الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية يطرح تحديات كبيرة أمام التوصلية المفيدة وحقوق الأطفال، بما في ذلك سلامتهم. وتتراوح الآثار من الأخطار التي تهدد حماية البيانات الشخصية والخصوصية، إلى التحرش والتسلط السيبراني، والمحتوى الإلكتروني الضار، والاستمالة لأغراض جنسية والاعتداء والاستغلال الجنسيين.

ويتطلب التحدي العالمي المتمثل في حماية الأطفال على الإنترنت (COP) استجابة عالمية وتعاوناً دولياً وتنسيقاً وطنياً. ومع زيادة الاعتماد على التكنولوجيات الرقمية، تؤدي جائحة فيروس كورونا (فيروس كورونا) إلى تفاقم المخاطر القائمة سابقاً التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت وتؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات بهذا الشأن.

وتستمر التحديات والتهديدات التي تُعزى إلى الطبيعة العابرة للحدود للبيئة الإلكترونية وغيرها من الأسباب في إعاقة حماية الأطفال نظراً للافتقار إلى الأطر التشريعية والخطط والاستراتيجيات والموارد الدولية والوطنية المخصصة بما في ذلك التمويل والمؤسسات اللازمة لضمان حماية الأطفال على الإنترنت.¹

ومن الضروري توفر استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه لحماية الأطفال تتضمن تدابير وأنشطة فعالة وهادفة بما في ذلك موارد مالية وبشرية لتنفيذ الاستراتيجية على جميع المستويات. ولن تتم حماية الأطفال والأجيال القادمة وتمكينهم من الازدهار في البيئات الرقمية إلا باتباع نهج منسق وتعاوني ومتعدد أصحاب المصلحة.

¹ اليونيسف، 2020. إجراءات لإنهاء الاعتداء والاستغلال الجنسيين: استعراض الأدلة لعام 2020

الأساسي والتفاعلات الاجتماعية والوصول إلى خدمات المساعدة والدعم. وتعد التوصلية الميسرة والميسورة التكلفة من العوامل الحاسمة التي تحدد على نحو متزايد تكافؤ الفرص للأطفال، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يتخلفون عن الركب في الأنظمة الحالية - سواء بسبب الفقر أو الإعاقة أو العرق أو نوع الجنس أو النزوح أو العزلة الجغرافية. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد على تحقيق إمكاناتهم التعليمية وتيسير إدماجهم الاجتماعي وإسماع أصواتهم في المشاركة المدنية - وفقاً لحقوقهم المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UN CRC).

ومع استخدام 69 في المائة من الشباب للإنترنت في 2019¹، وتمكّن طفل واحد من كل ثلاثة أطفال من النفاذ إلى الإنترنت في المنزل، أصبحت الإنترنت جزءاً أساسياً من حياة الأطفال، الأمر الذي يتيح العديد من الإمكانيات للأطفال والشباب للتواصل والتعلم والاختلاط الاجتماعي واللعب، ويعرض الأطفال لأفكار جديدة ومصادر معلومات أكثر تنوعاً، ويفتح فرصاً للمشاركة السياسية والمدنية لكي يزدهر الأطفال ويكونوا مبدعين ويساهموا بشكل مجدي في تحقيق مستقبل أفضل.²

ومع وجود أكثر من مليار طفل بعيداً عن مدارسهم وممارسة التعلم عن بُعد في 2020 وحتى في 2021، أكدت جائحة فيروس كورونا أهمية التوصلية المفيدة باعتبارها وسيلة مجدية (في العديد من الحالات) للنفاذ إلى التعليم



على المستوى العالمي، مستعمل واحد من كل ثلاثة مستعملين للإنترنت هو طفل دون 18 عاماً

¹ الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020. قياس التنمية الرقمية: حقائق وأرقام اليونيسف، 2020. المشاركة المدنية الرقمية للشباب
² اليونيسف، 2020. المشاركة في الجائحة: الأنشطة الشبابية عبر الإنترنت في أزمة كوفيد-19
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، 2021. الأطفال كعناصر تغيير إيجابي

وعلى الصعيد العالمي، فإن واحداً من كل ثلاثة من مستعملي الإنترنت هو طفل دون 18 عاماً.¹ وتضرر أكثر من مليار ونصف طفل من إغلاق المؤسسات التعليمية في ذروة جائحة فيروس كورونا في 2020. وأفاد أكثر من ثلث الشباب في 30 بلداً بأنهم تعرضوا للتسلط السيبراني، حيث تغيب طفل واحد من كل خمسة أطفال عن المدرسة بسبب ذلك. وأفاد حوالي 80 في المائة من الأطفال في 25 بلداً بأنهم يشعرون بخطر الاعتداء أو الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت.¹ وفي 2020، تلقت منظمة NCMEC CyberTipline، 21,7 مليون بلاغ عن مواد الاعتداء الجنسي المشتبه بها على الأطفال، ما يعادل زيادة بنسبة 28 في المائة عن 2019.

¹ اليونيسف، 2020. حماية الأطفال على الإنترنت



أكثر من ثلث الشباب في 30 بلداً أفادوا بأنهم تعرضوا للتسلط السيبراني، مع تغيب طفل واحد من كل خمسة أطفال عن المدرسة بسبب ذلك



حوالي 80% من الأطفال في 25 بلداً أفادوا بأنهم يشعرون بخطر الاعتداء أو الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت

تعترف اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة بأن الأطفال فئة ضعيفة بشكل خاص وتدعم الاتفاقية حقوق الأطفال بما في ذلك الحق في الحماية من جميع أشكال الاستغلال، والحق في الخصوصية، وحرية التعبير أو الحق في المشاركة، وكل ذلك في سياق مبدأ القدرات المتطورة. وتنطبق هذه الحقوق أيضاً على البيئة الرقمية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في التعليق العام رقم 25 (2021) لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية.⁶ وحماية الأطفال والشباب مسؤولية مشتركة ويجب على واضعي السياسات ودوائر الصناعة والآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين وغيرهم من أصحاب المصلحة ضمان مستقبل مستدام حيث يمكن للأطفال والشباب أن يزدهروا ويحققوا إمكاناتهم - عبر الإنترنت وخارجها - وحيث يمكن ضمان بيئة رقمية آمنة عند التصميم وتمكينها.⁷

⁶ المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2021. التعليق العام رقم 25 (2021). بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/GCChildrenRightsRelationDigitalEnvironment.aspx

⁷ مفوض الحكومة الأسترالية للسلامة الإلكترونية. 2018. السلامة عند التصميم. <https://www.esafety.gov.au/about-us/safety-by-design>

وعلى الرغم من أن البيئة الإلكترونية نفسها تدعم حقوق الأطفال وتعززها، فقد تُعرض الأطفال للمخاطر، ويمكن أن يتحول بعضها إلى أضرار محتملة.³ وفي أبريل 2020 فقط، سجل المركز الوطني المعني بالأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC) أربعة ملايين بلاغ بشأن المواد المشتبه بها للاعتداء الجنسي على الأطفال (CSAM) عبر الإنترنت، مقارنة بمليون واحد في الفترة نفسها في 2019.⁴

ولذلك، الهدف من حماية الأطفال الحد من المخاطر وحماية الأطفال من الأضرار التي قد يتعرضون لها عبر الإنترنت.⁵ وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر المحتوى: التعرض لمعلومات غير دقيقة أو غير كاملة، أو محتوى غير ملائم أو حتى إجرامي مثل التعرض لمحتوى خاص بالبالغين/متطرف/عنيف/دموي أو محتوى مرتبط بإيذاء النفس، أو سلوك مدمر وعنيف أو التطرف أو الاشتراك في أفكار عنصرية أو تمييزية؛
- مخاطر الاتصال من البالغين أو الأقران: التحرش، والاستبعاد، والتشهير والإضرار بالسمعة، والاعتداء والاستغلال الجنسيين بما في ذلك الابتزاز، والاستمالة (الجنسية)، ومواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، والاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً في السفر أو السياحة فضلاً عن التجنيد في الجماعات المتطرفة؛
- مخاطر العقود: التعرض لعلاقات تعاقدية غير ملائمة، وموافقة الأطفال عبر الإنترنت، والتسويق المضمن، والمقاومة عبر الإنترنت، وكذلك انتهاك وإساءة استخدام البيانات الشخصية مثل القرصنة والاحتيال وسرقة الهوية، والتحيز القائم على التمييز؛
- مخاطر السلوك: مثل تقاسم المحتوى الجنسي المُنشأ ذاتياً أو المخاطر التي تتميز بنشاط الأقران العدائي والعنيف مثل التسلط السيبراني، والمطاردة، والاستبعاد، والتحرش.



أكثر من 1,5 مليار طفل لم يلتحقوا بالدروس فعلياً في المدرسة في مارس 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا

³ الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال والشركاء (الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونيسيف واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتحالف العالمي للحماية (WePROTECT) والمؤسسة العالمية للطفولة في الولايات المتحدة الأمريكية). 2020. ملاحظة تقنية: جائحة كوفيد-19 وأثارها على حماية الأطفال على الإنترنت.

⁴ المركز الوطني المعني بالأطفال المفقودين والمستغلين. 2020. [CyberTipline 2020: Rise in Online Enticement and Other Trends From Exploitation Stats](https://www.ncmec.gov/cyber-tipline-2020-rise-in-online-enticement-and-other-trends-from-exploitation-stats)

⁵ ليفينغستون وستولوفوفا. 2021. [The 4Cs: Classifying Online Risk](https://www.4cs.org/). منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2021. [الأطفال في البيئة الرقمية: تصنيف منقح للمخاطر](https://www.oecd.org/)

تحد عالمي

وتبين الأدلة أن الأطفال الأكثر عرضة للخطر على الإنترنت غالباً ما يكونون أكثر عرضة للخطر خارج الإنترنت، وأن العوامل الوقائية خارج الإنترنت يمكن أيضاً أن تحد من التعرض للمخاطر على الإنترنت.¹³ فالأطفال الضعفاء أو الذين يواجهون مخاطر أو يعانون من حرمان، هم أكثر عرضة للمخاطر على الإنترنت، ومن ثم يجدون أنفسهم أكثر عرضة للضرر وأقل قدرة على الحصول على الدعم.



واحد من كل خمسة أطفال في الاتحاد الأوروبي يتعرض للاعتداء والاستغلال الجنسيين

نظراً للطبيعة العالمية للبيئة الرقمية، ثمة حاجة إلى التعاون الدولي لتطوير استجابة فعالة. ومع ذلك، لا يزال الافتقار إلى القوانين المنسقة التي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (مثل اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة وبروتوكولاتها الاختيارية) والتعاون الدولي وعدم كفاية الاستثمارات المخصصة، يشكل تحديات رئيسية أمام حماية الأطفال على الإنترنت. وقد أصبح هذا البعد الدولي والحاجة إلى مزيد من التعاون عبر الوطني أكثر وضوحاً مع الإرشادات الموثوقة للتعليق العام رقم 25 (2021) بموجب اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية¹⁴، الذي لا يقتصر على توضيح كيفية تأثير التكنولوجيات الرقمية على النطاق الكامل لحقوق الطفل بطرق إيجابية وسلبية، بل ويدعو أيضاً إلى التنسيق الدولي بشأن هذه المسألة. ويستهدف التعليق العام أصحاب المصلحة الرئيسيين للاعتراف بأهمية اعتبارات حقوق الطفل في البيئة الرقمية ويؤكد من جديد المبادئ الأساسية لحقوق الطفل على الإنترنت. ويدعو إلى مزيد من الإجراءات والقدرات المؤسسية في حالات العنف والاعتداء على الأطفال، ومسؤوليات أكبر للدول والشركات لتوفير بيئة رقمية آمنة عند التصميم للأطفال.

وعلى الصعيد العالمي، يشارك عدد قليل من أصحاب المصلحة المعنيين بشكل كافٍ، ونادراً ما يستشار الأطفال والآباء ومقدمو الرعاية والأوصياء، وكثيراً ما يتم التغاضي عن آثار القطاع الخاص ومسؤولياته تجاه حقوق الطفل. ونادراً ما تُصمّن آليات الوقاية والاستجابة للسلامة على الإنترنت في نظام حماية الطفل وبرنامج الوقاية من العنف ضد الأطفال، ونادراً ما يُعترف بمدى تعقيد عوامل الخطر والحماية، وبالروابط بين العنف ضد الأطفال (VAC) على الإنترنت وخارج الإنترنت ويتم فهمهما فهماً تاماً. ونظراً لقلّة احتمال تنسيق الأنشطة المتعلقة بحماية الأطفال على الإنترنت، غالباً ما تكون هناك تحديات فيما يتعلق بتنسيق الجهود التي تكون قليلة ومتباعدة. ولا تزال هناك تحديات في وضع أطر السياسات الوطنية اللازمة فيما يتعلق بالمنصات الرقمية الآمنة عند التصميم والإلمام بالمعارف الرقمية، والوعي المجتمعي

¹³ اليونيسف، 2021. تحري المخاطر والفرص المتاحة للأطفال في عالم رقمي

¹⁴ يمكن الاطلاع على المزيد بشأن التعليق العام بما في ذلك مسرد للمصطلحات ومذكرة تفسيرية ونسخة ملائمة للأطفال في موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان | التعليق العام بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية

يتزايد نمو عدد الأطفال في جميع أنحاء العالم وبينما يواصل الكثير من الأطفال بالإنترنت لأول مرة، لا يزال العديد من الأطفال غير موصولين ومحرومين من الفرص التي توفرها الإنترنت للأطفال من حيث التعلم واللعب والتواصل والمشاركة. وتتجاوز الفجوة الرقمية قضايا التوصيلية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمهارات الرقمية والإلمام بالمعارف الرقمية لدى الأطفال والأسر.

ولكي يصبح الأطفال مواطنين رقميين واثقين، ولتوليد أجيال مستقبلية من رواد الأعمال والمبتكرين وقادة الغد الرقمي، يجب منح الأطفال ليس فقط إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ولكن الحماية من الضرر عبر الإنترنت، ومهارات المواطنة الرقمية لتلافي المخاطر والتهديدات عبر الإنترنت. ولا يمكن تحقيق التحول الرقمي العادل والأمن إلا من خلال التوصيلية المفيدة (توصيل الأطفال وحمايتهم وتعليمهم في مجال البيئة الإلكترونية)، والاستثمار في مستقبل المجتمع والاقتصاد والازدهار السياسي. ومن الأمثلة على الجهود المبذولة في سبيل توسيع التوصيلية بين الأطفال مبادرة Giga⁸، التي أطلقتها اليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات في سبتمبر 2019، من أجل توصيل كل مدرسة بالإنترنت وكل شاب بالمعلومات والفرص والاختيار.

وأصبحت التوصيلية المفيدة⁹ والتثقيف¹⁰ في مجال السلامة عبر الإنترنت اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد أظهرت جائحة فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى العمل وتعزيز التوصيلية المفيدة لدعم حقوق الطفل، كما أنها عرضت الأطفال لخطر أكبر من خلال هذه التوصيلية.¹¹ وإذا كان الأطفال يقضون وقتاً أطول على الإنترنت، فذلك الحال بالنسبة للجناة الذين يستميلون الأطفال أو يتربصون الضحايا أو يبحثون عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال ويتقاسمونها. ولمساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين على اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من المخاطر المحتملة وضمان أن تكون تجارب الأطفال عبر الإنترنت آمنة وإيجابية خلال جائحة فيروس كورونا، أصدرت الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، إلى جانب شركائها (الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتحالف العالمي للحماية (WePROTECT) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومؤسسة الطفولة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية) ملاحظة تقنية ومجموعة موارد.¹²

⁸ مبادرة Giga Connect 2019. <https://gigaconnect.org/>

⁹ تُفهم التوصيلية المفيدة هنا على أنها إطار لتتبع مكونات التوصيلية الأكثر أهمية بالنسبة للمستعملين وتساعد واضعي القرار على اعتماد السياسات اللازمة لتوصيل الناس بالإنترنت المفيدة والتمكينية يمكن الاطلاع على نظرة عامة على الأطر التعليمية الحالية في الدراسات البحثية لكورتيسي، وساندر، وأليكسا هاس، وأندريس لومبانا-بيرموديز، وسونيا كيم، وأورس غاسر. 2020. *Youth and Digital Citizenship+ (Plus): Understanding Skills for a Digital World* مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع.

¹¹ لوب، ب، فيليكو، أ، ستاكسرو، إ، شودرون، ودي جيويلا، ر. 2020. [How children \(10-18\) experienced online risks during the Covid-19 lockdown](https://www.unicef.org/roa/reports/how-children-(10-18)-experienced-online-risks-during-the-covid-19-lockdown)

¹² الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال والشركاء. 2020. *مجموعة موارد: جائحة كوفيد-19 وأثارها على حماية الأطفال على الإنترنت*

حماية الأطفال على الإنترنت من التحديات العالمية.

نظراً إلى التقدم الحثيث في التكنولوجيا والمجتمع وطبيعة الإنترنت العابرة للحدود، تحتاج حماية الأطفال على الإنترنت إلى نهج مرن وقابل للتكيف كي تكون فعالة.

وتتطلب حماية الأطفال على الإنترنت استراتيجية شاملة تتميز بما يلي من أجل بناء بيئات رقمية آمنة ومراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ومناسبة للعمر وشاملة للجميع ومراعية لحقوق الأطفال والشباب:

- نهج قائم على حقوق الطفل يدعم حقوق ومسؤوليات المجتمع في احترام حقوق الطفل على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة وفي التعليق العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية¹
 - توازن دينامي بين ضمان الحماية وإتاحة فرص متساوية وآمنة للأطفال ليكونوا مواطنين رقميين؛
 - الوقاية من جميع الأضرار؛
 - استجابة ودعم ومساعدة ذاتية تركز على الطفل في مواجهة التهديدات، مع الإشارة بشكل خاص إلى أزمة جائحة فيروس كورونا وسيناريوهات الاستجابة والتعافي في هذا الصدد.
- ويجب أن يتضمن هذا النهج أيضاً مشاركة الأطفال في تصميم الحلول وتقييمها وتنفيذها للحفاظ على سلامة الأطفال على الإنترنت.

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2021. التعليق العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/GCChildrensRightsRelationDigitalEnvironment.aspx

وضع استراتيجية وطنية

من أجل الاستجابة الفعالة للمخاطر والأضرار التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت، تشمل استراتيجية وطنية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لحماية الأطفال على الإنترنت وضع سياسات جديدة (تدمج السياسات القائمة وتحيل إليها) من شأنها أن توفر الإطار اللازم للتحدي العالمي المتمثل في حماية الأطفال على الإنترنت.²⁰ وينبغي أن تدمج الاستراتيجية بالكامل مع أطر السياسات ذات الصلة بحقوق الطفل وأن تكمل السياسات الوطنية لحماية الطفل من خلال توفير إطار محدد لجميع المخاطر والأضرار المحتملة التي يتعرض لها الأطفال، من أجل ضمان توفر بيئة رقمية آمنة وشاملة وتمكينية.

وتعزز هذه الاستراتيجية التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة وينبغي أن تأخذ في الاعتبار أهمية أصحاب المصلحة التاليين وتوضح رؤيتهم وتحدد دورهم:

- الوزارات الحكومية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية (مثل الشؤون الداخلية، والصحة، والتعليم، والعدل، والرعاية الاجتماعية/حماية الطفل، التكنولوجيا الرقمية/المعلومات، الهيئات التنظيمية)؛
- إنفاذ القانون؛

²⁰ الأمثلة القائمة للأطر ذات الصلة: فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت: التحالف العالمي WePROTECT. 2016 والاستجابة الوطنية النموذجية لتحالف WePROTECT. 2019 وإطار الاستجابة الاستراتيجية العالمية. وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال: منظمة الصحة العالمية. 2016. إطار INSPIRE

الواسع بقضايا حماية الأطفال على الإنترنت. وبدون سد هذه الفجوات، سيظل الانتقال إلى بيئة رقمية شاملة وما يرتبط بذلك من إدماج اقتصادي واجتماعي صعب التحقيق، مما سيغلب المزيد من العواقب على الاقتصادات الوطنية وغيرها.

وعلى مستوى التصميم وتطوير الحلول، تتاح أيضاً فرصة للجمع بين دوائر الصناعة ومشاركة الأطفال. ومن الأمثلة على هذه الجهود، محفظة Safe Online وTechnology Coalition وResearch Fund المنفذة في إطار الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال¹⁵، والمبادئ التوجيهية لمبادرة الاتحاد بشأن حماية الأطفال على الإنترنت (2020)، والدراسة الاستقصائية للشباب التي أجرتها وحدة الشباب والإعلام التابعة لمركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع في جامعة هارفارد¹⁶، وأدوات اليونيسف وإرشادات الصناعة بشأن إدماج اعتبارات حقوق الطفل¹⁷ أو السلامة المنقحة عند التصميم¹⁸ (مفوض الحكومة الأسترالية للسلامة الإلكترونية 2018) أو مبادرات المخاطر عند التصميم¹⁹ (مؤسسة 5Rights) التي تضع حقوق الطفل وسلامته في قلب تصميم وتطوير وإطلاق المنتجات والخدمات عبر الإنترنت.

¹⁵ الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال. 2021. [Safe Online](https://www.safeonline.org/).

¹⁶ مبادرة توصيل الجيل للاتحاد. الشباب والإعلام، مركز بيركمان كلاين

للإنترنت والمجتمع، جامعة هارفارد. 2020. مبادرة توصيل الجيل للاتحاد. دراسة استقصائية بشأن مشاركة الشباب لعام 2020 وData and Interpretation

¹⁷ اليونيسف. 2021. https://sites.unicef.org/csr/ict_tools.html

¹⁸ مفوض الحكومة الأسترالية للسلامة الإلكترونية. 2018. [Safety by Design Initiative](https://www.safetybydesign.gov.au/)

¹⁹ مؤسسة 5Rights. 2021. [Risky-by-Design Initiative](https://www.5rights.org/)

المصلحة المتعددين لتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بحقوق الطفل والوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات المشتركة بين القطاعات والوطنية والإقليمية والمحلية، مع تقدير الجهود القائمة لتعريف الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال على الإنترنت وتنسيقها وتنفيذها ورصدها.

إجراءات السياسة العامة

تهدف إجراءات السياسة العامة التالية إلى معالجة جميع المخاطر والأضرار المحتملة للأطفال عبر الإنترنت وإلى استكمالها بأطر أكثر تحديداً مثل الاستجابة الوطنية النموذجية لتحالف WePROTECT (MNR) بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال، التي تركز على أضرار محددة.

حقوق الطفل

- توحيد تعريف الطفل باعتباره أي شخص دون سن 18 عاماً في جميع الوثائق القانونية بما يتماشى مع المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UN CRC).
- الاستفادة من مؤسسات حقوق الإنسان المستقلة للأطفال والتعاون معها لضمان حماية الأطفال عبر الإنترنت من خلال الخبرة المتخصصة، والتحقق

- منظمات خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية (مثل خدمات المشورة، وخدمات الدعم، ومكتب رعاية الشباب، والدور الآمنة، وإعادة التأهيل، وخدمات الرعاية الصحية)؛
 - صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل المنصات الإلكترونية، ومقدمي المحتوى، وموردي خدمات الإنترنت (ISP) ومقدمي الخدمات الإلكترونية الأخرى (ESP)، ومقدمي الشبكات الهاتفية المتنقلة، ومقدمي خدمات واي فاي العامة؛
 - المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية (مثل منظمات حماية الطفل والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات ونقابات المعلمين/أولياء الأمور)؛
 - الأطفال والشباب، فضلاً عن آبائهم وأولياء أمورهم والقائمين على رعايتهم؛
 - الهيئات الأكاديمية والبحثية (مثل مراكز الفكر، ومراكز البحوث، والمكتبات، والمدارس، والجامعات).
- توفر الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال على الإنترنت خارطة طريق لجمع وتنسيق الأنشطة الحالية والجديدة ذات الصلة بحماية الأطفال (على الإنترنت). وينبغي أن تتمتع أي استراتيجية بسلطة مناسبة وأن تكون مستدامة بالموارد البشرية والمالية المطلوبة. وينبغي أن ينادى بهذا الإطار ولاية واضحة وسلطة كافية من خلال آلية (أو مجلس) أصحاب

مبادئ عامة

ينبغي وضع استراتيجية وطنية تطلعية وشاملة بشأن حماية الأطفال على الإنترنت بما في ذلك السياسات ذات الصلة وآليات الإنفاذ/المساءلة، مع مراعاة عشرة مبادئ شاملة:

- 1 أن تستند إلى رؤية شاملة تضم الحكومات ودوائر الصناعة والمجتمع مما يضمن العمل متعدد القطاعات والمساءلة.
- 2 أن توضع على أعلى مستوى من الحكومة التي ستكون مسؤولة عن إسناد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة وتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية.
- 3 أن تنتج عن فهم شامل قائم على الأدلة للبيئة الرقمية على أن يصمم حسب الأولويات الوطنية.
- 4 أن تراعي الحقوق والحريات الأساسية للأطفال وتتسق معها على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات والقوانين الدولية الرئيسية.
- 5 أن تحترم القوانين والاستراتيجيات المحلية القائمة والمتشابهة وذات الصلة وتتسق معها وتستند إليها.
- 6 أن توضع بمشاركة فعالة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم الأطفال وأسرهم، مما يتيح تلبية احتياجاتهم ومعالجة مسؤولياتهم، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة.
- 7 أن تكون مصممة لتتماشى مع الخطط الحكومية الأوسع من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الاستثمار وحشد الموارد للجهود المبذولة في سبيل حماية الأطفال على الإنترنت.
- 8 أن تستخدم أنسب أدوات السياسة العامة لتحقيق الغرض منها.
- 9 أن توجه الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة لتمكين وتثقيف الأطفال ومقدمي الرعاية والمعلمين كمواطنين رقميين بما في ذلك النفاذ الرقمي والإنصاف والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية.
- 10 أن تساهم في تهيئة بيئة رقمية موثوقة آمنة للأطفال.

- والمراقبة، والترويج، وإذكاء الوعي، والتدريب والتعليم، ومشاركة الأطفال.
- تضمين التشاور المباشر مع الأطفال كما هو حقهم بموجب المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، في تطوير أي نوع من إطار أو خطة عمل حماية الطفل عبر الإنترنت وتنفيذه ومراقبته.

التنظيم

- النظر في وضع سياسات تنظيمية (وضع سياسة مشتركة التنظيم وإطار تنظيمي كامل).
- فرض التزام على الشركات بإيلاء العناية الواجبة لحقوق الطفل وحماية المستعملين لديها.
- إنشاء آليات مراقبة للتحقيق في انتهاكات حقوق الطفل والتعويض عنها، بغية تحسين المساءلة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الأخرى ذات الصلة.
- تعزيز مسؤولية الوكالات التنظيمية عن تطوير المعايير ذات الصلة بحقوق الأطفال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المراقبة والتقييم

- إنشاء منصة متعددة أصحاب المصلحة لتوجيه تطوير البرنامج الرقمي الوطني للأطفال وتنفيذه ومراقبته.
- وضع أهداف محددة زمنياً وعملية شفافة لتقييم ورصد التقدم المحرز وضمان إتاحة الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة للتشغيل الفعال للاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال على الإنترنت والعناصر ذات الصلة.

صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- إشراك دوائر الصناعة في عملية وضع قوانين ومقاييس مشتركة لحماية الأطفال على الإنترنت بهدف قياس جميع الجوانب ذات الصلة بسلامة الأطفال على الإنترنت.
- وضع حوافز وإزالة الحواجز القانونية لتسهيل تطوير معايير وتكنولوجيات مشتركة لمكافحة مخاطر المحتوى على الأطفال.
- تشجيع دوائر الصناعة على اعتماد نهج السلامة والخصوصية عند التصميم لمنتجاتها وخدماتها ومنصاتها، والاعتراف بحقوق الأطفال كهدف أساسي.
- ضمان أن تستخدم الصناعة لآليات صارمة للكشف عن أي محتوى غير قانوني وأي إساءة استخدام (مصنفة كنشاط إجرامي) ضد الأطفال ومنعه وإزالته والإبلاغ عنه بشكل استباقي.
- ضمان أن توفر الصناعة آليات إبلاغ مناسبة وملائمة للأطفال لمستخدميها للإبلاغ عن القضايا والمخاوف وحيث يمكن للمستعملين الحصول على مزيد من الدعم.
- التعاون مع أصحاب المصلحة في دوائر الصناعة لتعزيز الوعي من أجل دعم الصناعة لتحديد المخاطر في تطوير المنتجات والخدمات القائمة وتصحيحها. ويشمل ذلك النظر في شواغل أصحاب المصلحة الآخرين والمخاطر والأضرار التي يتعرض لها المستعملون النهائيون.

التشريع

- استعراض الإطار القانوني القائم للتأكد من وجود جميع السلطات القانونية اللازمة لتمكين وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات من حماية الأشخاص تحت سن الثامنة عشرة على الإنترنت من جميع أنواع الأضرار عبر الإنترنت في جميع المنصات الإلكترونية.
- النص، مع إدخال ما يلزم من تعديلات حسب الظروف، على أن أي فعل ضد الطفل لا يكون قانونياً في العالم الواقعي سيكون أيضاً غير قانوني على الإنترنت والتأكد من أن قواعد حماية البيانات والخصوصية للأطفال على الإنترنت كافية أيضاً.
- موازنة الأطر القانونية مع المعايير والقوانين والأعراف الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الأطفال والأمن السيبراني، وتسهيل التعاون الدولي من خلال تنسيق القوانين.
- تشجيع استخدام المصطلحات المناسبة في وضع التشريعات والسياسات التي تعالج منع الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً وحمايتهم.

مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (CSAM)

يجب أن يكون هناك تشريع يجرم تنزيل أي محتوى جنسي يصور ويظهر الأطفال دون سن 18 عاماً لأغراض جنسية في المقام الأول أو النفاذ إليه أو مشاهدته أو تخزينه أو امتلاكه أو توزيعه أو عرضه أو نشره وإتاحته.

وينبغي موازنة التشريعات الوطنية مع الأطر القائمة مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية (2019) للجنة حقوق الطفل، والتشريعات النموذجية والاستعراض العالمي للمركز الدولي لمساعدة المفقودين وضحايا الاستغلال من الأطفال (2018)، أو إطار التوجيه والنتائج لمؤشرات إطار INSPIRE بشأن التشريعات المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً (2018).

إنفاذ القانون

- ضمان التعامل مع حالات الأطفال الذين يلحقون الضرر بالآخرين عبر الإنترنت بما يتماشى مع مبادئ حقوق الطفل، المنصوص عليها على النحو المناسب في التشريعات الوطنية، مع تفضيل أدوات أخرى غير القانون الجنائي.
- توفير الموارد المالية والبشرية المناسبة، فضلاً عن التدريب وبناء القدرات للانخراط في مجتمع إنفاذ القانون وإعداده بشكل تام.

- دعم أصحاب المصلحة في دوائر الصناعة لتوفير أدوات مناسبة للعمر لمساعدة مستخدميها على إدارة حماية أسرهم بشكل أفضل على الإنترنت
- إنشاء آليات للإبلاغ بسهولة عن المحتوى غير القانوني الموجود على الإنترنت والترويج لها على نطاق واسع.
- إنشاء خط مساعدة وطني للأطفال مع القدرة اللازمة فيما يتعلق بالمخاطر والأضرار الميسرة عبر الإنترنت أو خط ساخن/خط ساخن للأطفال لتسهيل الإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بسلامة الأطفال على الإنترنت من قبل الضحايا.
- إنشاء آليات آمنة وسهلة المنال ومراعية للطفل لإسداء المشورة والإبلاغ وتقديم الشكاوى.

الإبلاغ

الخدمات الاجتماعية ودعم الضحايا

- ضمان وجود آليات عالمية ومنهجية لحماية الأطفال تلزم جميع العاملين مع الأطفال (مثل مقدمي الرعاية الاجتماعية وأخصائيي الرعاية الصحية والمربين) بتحديد أي نوع من الضرر الذي يلحق بالأطفال على الإنترنت والاستجابة له والإبلاغ عنه.
- ضمان تدريب المهنيين العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية على اتخاذ الإجراءات الوقائية والاستجابة للأضرار التي تلحق بالأطفال على الإنترنت، وتحديد إساءة معاملة الأطفال وتقديم الدعم والمساعدة المتخصصين طويلي الأمد للأطفال ضحايا الاعتداء.
- وضع استراتيجيات وتدبير لمنع إساءة معاملة الأطفال استناداً إلى أدلة علمية.

المراجع

الشراكة العالمية للقضاء على العنف ضد الأطفال والشركاء، (الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونيسكو، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتحالف العالمي للحماية WePROTECT، ومؤسسة الطفولة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية)، مذكرة تقنية: جائحة فيروس كورونا وآثارها على حماية الأطفال على الإنترنت، 2020.

الشراكة العالمية للقضاء على العنف ضد الأطفال والشركاء، (الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونيسكو، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتحالف العالمي للحماية WePROTECT، ومؤسسة الطفولة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية)، مجموعة موارد: جائحة فيروس كورونا وآثارها على حماية الأطفال على الإنترنت، 2020.

المجلس الأوروبي، 2020. يعاني طفل واحد من كل خمسة أطفال من شكل أو آخر من أشكال الاعتداء الجنسي أو الإيذاء أثناء طفولته.

ليفينغستونغ وستوبولوا، 2021.

[The 4Cs: Classifying Online Risk to Children](#)

جمع البيانات وإجراء البحوث

- الاستثمار في تطوير الأطر والأنشطة ومراقبتها وتقييمها ومواءمتها.
- إجراء بحوث لمجموعة الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني من أجل تحديد آرائهم وخبراتهم ومشاكلهم والفرص المتاحة لهم فيما يتعلق بحماية الأطفال على الإنترنت.

التعليم

- ضمان تدريب المربين ومديري المدارس/المهنيين على تحديد حالات الاعتداء على الأطفال في الحالات المشتبه فيها أو المؤكدة للأطفال ضحايا الاعتداء والاستجابة لها على نحو مناسب.

(اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNOHR) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). 2020. فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني ببرنامج العمل بشأن العنف ضد الأطفال.

اليونيسف. 2021. [تحري المخاطر والفرص المتاحة للأطفال في عالم رقمي](#)

الأمم المتحدة. 2020. موجز السياسة العامة: تأثير جائحة فيروس كورونا على الأطفال

[التحالف العالمي 2015 .WePROTECT. protect children from the growing threat of sexual exploitation and abuse online](#)

ولمزيد من الموارد، يرجى الرجوع إلى المواد المرجعية الواردة في المبادئ التوجيهية للاتحاد من أجل واضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الإنترنت وقائمة الموارد الإضافية المتاحة في الموقع التالي:
<http://www.itu-cop-guidelines.com>

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال. 2021. [الأطفال كعناصر تغيير إيجابي](#)

الاتحاد الدولي للاتصالات. 2020. مبادئ توجيهية لوضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الإنترنت

الاتحاد الدولي للاتصالات. 2020. مبادئ توجيهية لدوائر الصناعة بشأن حماية الأطفال على الإنترنت

الاتحاد الدولي للاتصالات. 2020. مبادئ توجيهية للآباء والمربين بشأن حماية الأطفال على الإنترنت

الاتحاد الدولي للاتصالات. 2020. مبادئ توجيهية بشأن حماية الأطفال على الإنترنت

الاتحاد الدولي للاتصالات. 2020. [قياس التنمية الرقمية](#)

الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO): [لجنة النطاق العريض. 2019. سلامة الأطفال على الخط: تذبذب مخاطر العنف والإساءة والاستغلال عبر الإنترنت.](#)

الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة



أعد موجز السياسة العامة هذا في إطار مبادرة الاتحاد بشأن حماية الأطفال على الإنترنت (COP) ويستند إلى سلسلة المبادئ التوجيهية للاتحاد لعام 2020 بشأن حماية الأطفال على الإنترنت. وقد وردت مساهمات قيمة من وحدة الشباب والإعلام التابعة لمركز بيركمان وكلاين في جامعة هارفارد، ومنظمة Child Online Africa، والشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (ICMEC)، ومركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، والشركة الاستشارية Parent Zone، ومنظمة TaC-Together against Cybercrime International، واليونيسكو، ومراكز الإنترنت الأكثر أماناً في المملكة المتحدة، والتحالف العالمي WePROTECT فضلاً عن مؤسسة 5Rights.

منشورات ITU

نُشرت في سويسرا، جنيف، 2021

ITU Disclaimer: <https://www.itu.int/en/publications/Pages/Disclaimer.aspx>



الاتحاد الدولي للاتصالات

Place des Nations, CH-1211 Geneva Switzerland